



ورقة غير رسمية: أهداف وغايات دولة الإمارات العربية المتحدة للدورة الخامسة والسبعين

للجمعية العامة للأمم المتحدة

تتطلب التحديات العالمية التي تواجه البشرية اتباع نهج يُركز على العمل المتعدد الأطراف، فنحن "أقوى عندما نتحد"، ولذلك، تواصل دولة الإمارات استثمار الوقت والجهد في إحداث تغيير إيجابي في النظام المتعدد الأطراف سواء كان ذلك من خلال استمرارها في تقديم الدعم اللازم لمواجهة فيروس كورونا المستجد (COVID-19)، النهوض بالمساواة بين الجنسين، ومواجهة الانتشار النووي، والتشجيع على التحول في مجال الطاقة والاستدامة، أو مكافحة الإرهاب والتطرف.

لقد كشفت جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) عن ضرورة تعزيز التعاون الدولي للاستجابة للتحديات الحالية والمستقبلية. وتؤمن دولة الإمارات إيماناً راسخاً بأهمية الاستعداد للمستقبل، فمع اقتراب الذكرى الخمسين على تأسيسها، ستواصل العمل على تعزيز الابتكار والإبداع، حيث أطلقت دولة الإمارات، في شهر يوليو من هذا العام، مسبار الأمل في أول مهمة له إلى كوكب المريخ كمثال متميز لنهج الدولة المتطلع للمستقبل، ونسعى إلى تشجيع نماذج التفوق والطموح والإيجابية التي تلهم المنطقة وتُظهر للعالم قدرة الدول العربية على الإنجاز من خلال اتباع منظور عالمي تقدمي يُركز على الإدماج والتنمية البشرية.

ورغم مرور خمسة وسبعون عاماً على صدور ميثاق الأمم المتحدة، إلا أن مبادئه وأهدافه تظل خارطة طريق مشتركة نسترشدها في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين ودفع التنمية المستدامة وتعزيز التعايش، فإيماننا القوي بالعمل المتعدد الأطراف هو الدافع لترشُّحنا لعضوية مجلس الأمن للفترة 2022-2023، حيث نالت الدولة تأييد جامعة الدول العربية في عام 2012 وتأييد مجموعة آسيا والمحيط الهادئ في يونيو 2020، وستلتزم دولة الإمارات بتقريب وجهات النظر داخل مجلس الأمن ومع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من أجل تعزيز النظام المتعدد الأطراف.

أولويات الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة

تكتسب دورة الجمعية العامة هذا العام أهمية أكبر في ظل الاحتفال بمرور خمسة وسبعين عاماً على إنشاء الأمم المتحدة، حيث ستُصبح الجمعية العامة منصةً هامةً لبحث الوضع الحالي للعمل المتعدد الأطراف، والتحديات التي تواجهه وسبل المضي قدماً. ومع استمرار جهود مكافحة جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، من المتوقع أن تتبادل الدول الأعضاء الدروس المستفادة حول تدابير مكافحة الوباء، بما في ذلك الحاجة إلى الاستعداد للأوبئة المستقبلية، وكيفية إعادة بناء المجتمعات بطريقة تجعلها أكثر قدرة على التصدي لهذه التحديات. وفي خضم مواجهة هذا الوباء، يتعين علينا ألا ننسى التحديات العالمية الأخرى، فنحن بحاجة إلى ردود



جماعية مشتركة لمواجهة الانتشار النووي والإرهاب وتغير المناخ وعدم المساواة. ولذلك، يجب أن تكون الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة بمثابة فرصة لمواصلة البحث عن مجالات التقارب والتوافق من أجل معالجة القضايا العالمية. ستركز جهود دولة الإمارات أثناء الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة على الأولويات السبعة التالية بالشراكة مع الدول الأعضاء:

أولاً: دعم الاستقرار الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تلتزم دولة الإمارات التزاماً راسخاً باستقرار وأمن المنطقة، ويمثل التوقيع التاريخي لمعاهدة السلام إنجازاً دبلوماسياً من شأنه إتاحة المجال أمام فرص هائلة في المنطقة. كما تواصل دولة الإمارات دعم الجهود المبذولة لوقف تصاعد الصراعات وإعطاء الأولوية لمساعي التوصل للحلول السياسية، حيث أيدت دولة الإمارات في مطلع هذا العام نداء الأمين العام لوقف عالمي لإطلاق النار.

وترفض دولة الإمارات الإرهاب بجميع أشكاله وتواصل جهودها لمعالجة الأسباب الجذرية للتطرف، بما في ذلك من خلال التعليم والتنمية المستدامة وتشجيع التسامح والتعايش السلمي والتنوع الثقافي. وستعمل دولة الإمارات مع الأمم المتحدة ووكالاتها والدول الأعضاء لتحقيق هذا الهدف في هذه الدورة مثلما قامت في الدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة، حيث تعاونت الدولة مع مكتب الأمم المتحدة المعني بمكافحة الإرهاب في استضافة مؤتمر إقليمي في أبوظبي حول الدور الذي يمكن أن يؤديه الشباب في مجال مكافحة التطرف وتجنيد الشباب. كما تواصل دولة الإمارات تمكين الأصوات المعتدلة، ودعم القادة الدينيين في المجتمعات، ومكافحة الدعاية المتطرفة في الإنترنت، حيث أصبحت الحاجة واضحة تماماً لوجود قيادات تقدمية ومعتدلة في ظل استمرار حالة انعدام الاستقرار في معظم أنحاء المنطقة، وكما يتضح من استمرار الصراعات في كل من سوريا واليمن وليبيا.

ورغم تهديدات الانتشار النووي التي تعاني منها المنطقة، إلا أن دولة الإمارات مستمرة في التزامها بجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، وتفخر دولة الإمارات لكونها مقرأً لأول محطة للطاقة النووية في العالم العربي، حيث تم انشاء محطة براكه وفقاً للمعيار الذهبي للطاقة النووية المدنية وعدم الانتشار، وتم بدء تشغيل عملياتها في مطلع هذا العام.

ثانياً: تعزيز التسامح والتعايش والحوار بين الأديان

يُعد تعزيز السلام والأمن من خلال نبذ الطائفية وتشجيع الانسجام بين الأديان والاعتدال عنصراً أساسياً في السياسة الخارجية لدولة الإمارات، وجانباً هاماً في نهجها نحو تحقيق الاستقرار الإقليمي. وتحقيقاً لهذه الغاية، تواصل دولة الإمارات البناء على الزيارة التاريخية التي قام بها قداسة البابا فرنسيس لدولة الإمارات في عام 2019 وتوقيعه على وثيقة "الأخوة الإنسانية من أجل السلام العالمي والعيش المشترك" مع فضيلة الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب، شيخ الأزهر، حيث تضمنت جهود الدولة في هذا الصدد الدعوة التي أطلقتها اللجنة العليا للأخوة الإنسانية في 14 مايو 2020 من أجل الصوم والصلاة والدعاء لخير البشرية جمعاء ورفع بلاء الوباء، وهي الدعوة



التي استجاب لها الملايين من مختلف الأديان في العالم. كما تواصل الدولة جهودها لتعزيز الحرية الدينية والتعايش السلمي من خلال بناء بيت العائلة الإبراهيمية كمكان للتعلم والحوار والعبادة، وبيتاً يضم لقاءات قادة العالم معاً في المستقبل.

وبينما تعاني المنطقة من انعدام التسامح الديني والعرق، تحرص دولة الإمارات على تعزيز احترام ودعم حقوق الآخرين بغض النظر عن معتقداتهم وخلفياتهم، كما ترفض جميع الأيديولوجيات التي تروج للعنف والتمييز. وتحتضن دولة الإمارات أكثر من مائتي جنسية تعيش وتعمل فيها، حيث أصبح هذا التنوع ركيزة أساسية في استقرار الدولة ونمو اقتصادها.

ثالثاً: العمل كمواطن عالمي مسؤول: مساعدة الفئات الأكثر ضعفاً في مواجهة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)

في الوقت الذي يكافح فيه العالم بأقصى جهده لمكافحة جائحة كوفيد-19، حرصت دولة الإمارات على أن تكون مساهماً رئيسياً في الاستجابة العالمية لجائحة كوفيد-19، حيث ركزت جهودها على تقديم مساهمات عينية مباشرة إلى الدول الأخرى (بما في ذلك من خلال توفير معدات الحماية الشخصية وأدوات الاختبار وأجهزة التنفس الصناعي وغيرها من المعدات الطبية). وقد بلغت قيمة المساعدات التي تم نقلها جواً إلى 108 دولة 235.2 مليون دولار أمريكي حتى شهر أغسطس 2020. كما قدمت دولة الإمارات مساهمة بقيمة 10 ملايين دولار لمنظمة الصحة العالمية لتوفير أدوات الاختبار بالإضافة إلى توفير ثلاث طائرات لعملية الجسر الجوي العالمي التابعة لبرنامج الأغذية العالمي.

وتُعتبر مدينة دبي العالمية للخدمات الإنسانية مركزاً هاماً للشركاء من الأمم المتحدة، حيث تم تدبير ما يقرب من 80% من معدات الحماية الشخصية التي قامت منظمة الصحة العالمية بتوزيعها في إطار الاستجابة العالمية لجائحة كوفيد-19 عبر مدينة دبي للخدمات الإنسانية. كما تُعتبر دولة الإمارات من أكبر الدول المانحة للمساعدات الإنسانية والتنمية في العالم حيث تحتل المرتبة الأولى بين أفضل 10 دول في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من حيث نسبة مساعدات التنمية الرسمية إلى الدخل القومي الإجمالي للدولة. وتواصل دولة الإمارات الالتزام بمساعدة المجتمعات والأفراد المحتاجين على مستوى العالم بغض النظر عن الظروف السياسية.

رابعاً: مواجهة تغير المناخ من خلال تخفيف آثاره والتكيف معه

تُعتبر دولة الإمارات من أبرز الداعمين في الأمم المتحدة لاتخاذ إجراءات لمواجهة تغير المناخ، وذلك في ضوء التزامها الصارم باعتماد مصادر الطاقة المتجددة داخل الدولة وخارجها، وإدراكها المبكر لتأثير المناخ على مختلف القضايا، بما في ذلك على الأمن والصحة العامة.

وتشجع الدولة كذلك على العمل بإجراءات مواجهة التغير المناخي في ضوء مزاياها الاقتصادية، فعلى الصعيد الداخلي، سجلت دولة الإمارات رقماً قياسياً في مجال توفير أرخص طاقة شمسية في العالم مما جعل الطاقة الشمسية أقل تكلفة من جميع الخيارات الأخرى. كما وضعت الدولة التزاماً بأن يعتمد مزيج الطاقة على مصادر الطاقة المتجددة بنسبة 44% وعلى الطاقة النووية بنسبة 6% بحلول



عام 2050، وهو الالتزام الأكثر طموحاً على مستوى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وفقاً لاتفاق باريس. ويُعتبر أسبوع أبوظبي للاستدامة أكبر حدث سنوي عالمي في مجال الاستدامة وأحد أبرز العمليات المنتظمة على مستوى الأمم المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، تستضيف دولة الإمارات مقر الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا) والتي وصل عدد أعضائها إلى 183 عضواً حتى الآن، إلى جانب مؤسسة مصدر والتي تعتبر من أهم المؤسسات الاستثمارية الرائدة في مجال الطاقة المتجددة.

وعلى صعيد الأمم المتحدة، استضافت دولة الإمارات في مايو 2019 الاجتماع التحضيري للأمين العام لقمة العمل المناخي، والتي ستم مراجعة التزاماتها الطموحة خلال دورة الجمعية العامة لهذا العام. كما تم تعيين دولة الإمارات في مطلع هذا العام عضواً باللجنة الاستشارية لقمة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن النظم الغذائية المزمع عقدها في عام 2021 والتي ستتناول موضوعي الجوع وتغير المناخ. وتعتبر دولة الإمارات من أبرز مؤيدي التمويل الاستباقي القائم على فكرة صرف التمويل بشكل مسبق قبل حدوث الكوارث المتوقعة وفق تقارير موثوقة، مثل الجفاف والطقس القاسي.

خامساً: دعم تمكين المرأة

تُعتبر المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من المبادئ الأساسية للسياسة الداخلية والخارجية لدولة الإمارات، وتُعد دولة الإمارات من أبرز الداعمين لتمكين المرأة في الأمم المتحدة، ومساهماً رئيسياً في هيئة الأمم المتحدة للمرأة منذ إنشائها في عام 2010 حيث وصل إجمالي مساهمات الدولة 36 مليون دولار. وقد نظمت دولة الإمارات في فبراير 2020 منتدى المرأة العالمي في دبي والذي حضره أكثر من 3000 شخص من بينهم قادة وخبراء وأكاديميين عالميين، ويُعتبر علامة بارزة في مسيرة دولة الإمارات المتواصلة للارتقاء بمكانة المرأة في جميع القطاعات محلياً وعالمياً. وستساهم دولة الإمارات بهذا المنظور في المؤتمر العالمي "جيل المساواة" الذي ستنظمه هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالاشتراك مع فرنسا والمكسيك في عام 2021 بهدف تحفيز جهود المجتمع المدني والجهات المعنية المتعددة الأطراف لإزالة الحواجز التي تعيق حقوق المرأة.

وتعمل دولة الإمارات على النهوض بجدول أعمال المرأة والسلام والأمن، وتؤكد على ضرورة أن تكون المرأة شريكاً على قدم المساواة في جهود السلام والأمن، وتعزيز مشاركتها في القيادة العليا وفي عملية صنع القرار. وتواصل دولة الإمارات العمل بشكل وثيق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومع مكتب الاتصال التابع لها في أبوظبي بشكل خاص في تنظيم برنامج تدريب المرأة والسلام والأمن بأكاديمية خولة بنت الأزور العسكرية في دولة الإمارات. وقد بلغ عدد خريجات هذا البرنامج أكثر من 350 خريجة من مناطق إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط منذ عام 2018.

ومع اقتراب مناسبتين هامتين هذا العام وهما الذكرى السنوية الخامسة والعشرون لمؤتمر بكين والذكرى العشرين لصدور قرار مجلس الأمن رقم 1325 المعني بالمرأة والسلام والأمن، قامت دولة الإمارات باستضافة سلسلة حلقات نقاش بالتعاون مع معهد جورجيتاون



للمرأة والسلام والأمن حول دور المرأة في عملية إعادة الإعمار بعد انتهاء الصراع وبناء السلام. وستسهم التوصيات المنبثقة عن هذه المناقشات في الجهود الخاصة بوضع سياسات متعددة الأطراف. أما على مستوى الأمم المتحدة، فستواصل دولة الإمارات العمل لضمان مراعاة برامج الأمم المتحدة لاحتياجات النساء والفتيات وإشراكهن بشكل فعال في وضع وتنفيذ البرامج.

وتواصل دولة الإمارات قيادة الجهود الدولية التي تهدف إلى منع العنف الجنسي في حالات النزاع، بما في ذلك من خلال تقديم الدعم لتخفيف محنة النساء الإيزيديات، وتعزيز إعادة إعمار سنجار، وتمويل فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة المعني بتعزيز المساءلة عن الجرائم التي ارتكبتها داعش لتعزيز عمل الفريق في مجال التحقيق في الجرائم الجنسية والجرائم القائمة على نوع الجنس.

سادساً: الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة (SDGs)

تم دمج أهداف التنمية المستدامة في إطار عمل الخطة الوطنية (رؤية عام 2021) وفي سياسة الدولة المتعلقة بالمساعدات الخارجية. وتُعتبر دولة الإمارات إحدى الدول الخمس في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي حصلت على 65 درجة أو أكثر في مؤشر أهداف التنمية المستدامة للمنطقة العربية لعام 2019 وهو ما يعني أنها قطعت ثلثي الطريق نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ورغم أن أغلب دول العالم لم تكن على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عند وقوع جائحة كوفيد-19، إلا أن تأثير الجائحة على الحياة وسبل العيش أصبح يُهدد الآن بمحو عقود من التقدم. وقد أطلقت الأمم المتحدة على الفترة 2020-2030 "عقد العمل" لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث ستركز الجمعية العامة للأمم المتحدة بشكل أكبر على "إعادة البناء بشكل أفضل" في أعقاب الجائحة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة قبل حلول الموعد النهائي لها في عام 2030.

وسيمثل معرض إكسبو الدولي في دبي المقرر إقامته خلال الفترة ما بين أكتوبر 2021 ومارس 2022 أحد المحطات الهامة في مسيرة التضامن العالمي، بما سيوفره من مساحة فريدة لتبادل الأفكار وتسريع الممارسات وتجربة الحلول الجديدة المبتكرة التي تدفع قدماً بجدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030.

سابعاً: تشجيع الابتكار والاستعداد للمستقبل

أظهرت جائحة كوفيد-19 أن استكشاف الأفاق بشكل مستمر أصبح ضرورياً من أجل تحديد الفرص والتحديات المستقبلية، والاستعداد لها عبر الابتكارات التكنولوجية والسياسات العامة. ويُعتبر مسبار الأمل الذي تم إطلاقه في شهر يوليو الماضي إلى كوكب المريخ أحد أبرز الأمثلة على اتباع دولة الإمارات لهذا النهج في حل المشكلات، فهذه المهمة هي أول مهمة علمية تتعلق بالكواكب يتم إطلاقها بقيادة دولة عربية وتتويجاً لسنوات من البرامج المبتكرة التي تهدف إلى مساعدة الشباب الإماراتي على مواصلة العمل في مجال العلوم والتكنولوجيا. وتشكل المرأة ثلث الفريق الإماراتي الذي يتولى العمل على القمر الصناعي الذي تم إرساله إلى كوكب المريخ. كما تقل أعمار 90% من أعضاء الفريق الإماراتي عن 35 عاماً.



وتدعم دولة الإمارات جهود الأمين العام لتعزيز الحوار العالمي في مجال التعاون الرقمي، وخاصة فيما يتعلق بخارطته للطريق التي ترسم رؤية للتواصل والاحترام وحماية البشر خلال العصر الرقمي. وستواصل دولة الإمارات التزامها بتسخير التكنولوجيات الجديدة لصالح الجميع، ومساعدة الدول الأعضاء على الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية في تسريع تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي مواجهة التحديات العالمية المتزايدة، تظل دولة الإمارات داعماً قوياً للنهج المتعدد الأطراف القائم على تحقيق النتائج وعلى التركيز على القواسم المشتركة بين الدول بدلاً من التركيز على الاختلافات. ويُعد التعاون العالمي أمراً بالغ الأهمية في إنقاذ أرواح البشر وتمكين جميع البلدان المتأثرة بجائحة كوفيد-19 من إعادة البناء بشكل أقوى في السنوات القادمة. وتتطلع دولة الإمارات من خلال استضافة معرض إكسبو وانضمامها إلى مجلس الأمن كعضو منتخب إلى العمل مع جميع أعضاء الأمم المتحدة لضمان تحقيق السلام وتحفيز الابتكار وتعزيز الاندماج وبناء القدرة على الصمود من أجل مصلحة الجميع.